للضغوط التضخمية والغلاء والى تدني القدرة الشرائية الفعلية للاجور.

وفي الوقت نفسه، كان الطلب الخارجي على الايدي العاملة المحلية، خصوصا من قبل البلدان المنتجة للنفط، قد تصاعد نتيجة لتوفر فوائض مالية ضخمة لهذه البلدان بعد الارتفاع المفاجيء لاسعار النفط بعيد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتوجيه حصص هامة من هذه الفوائض للاستثمار والتنمية لدى هذه البلدان. ولقد ادى هذان العاملان (اي الضغوط التضخمية الداخلية وتدني القدرة الشرائية الفعلية للاجور، وارتفاع حجوم الطلب الخارجي على الايدي العاملة المحلية) الى تنشيط موجة الهجرة الاقتصادية باتجاه الخارج، ومن ثم بروز نقص فادح في الايدي العاملة المحلية ذات المهارة والتكوين المهني والفني اللازمة لتلبية الطلب الداخلي.

لقد امتنعت الدولة عن التدخل لمعالجة اسباب تسارع هجرة الايدي العاملة المحلية؛ بل انها، في الواقع، شجعتها، فمن جهة، سعت السلطة الى كبح جماح تصاعد القوة التفاوضية للطبقة العاملة، بعد ان شنت، في مطلع النصف الثاني من السبعينات، سلسلة واسعة من النضالات المطلبية لتصحيح مستويات اجورها بشكل يتناسب مع تفاقم التضخم والغلاء وتدني قدراتها الشرائية. وهكذا شددت السلطات قبضتها على الحركة النقابية، واعادت تنظيم هيكلها الداخلي عام ١٩٧٦، ثم سعت بوسائل ادارية وزجرية متنوعة الى تجميد نزاعات العمل والمطالب الداعية لتعديل الاجور، بل، اقدمت، ايضا، على تشكيل لجنة رسمية لتقنيين مستويات ارتفاع الاجور سنويا، في حدود غالبا ما كانت دون مستويات التضخم المعترف بها رسميا. واخيرا، فتحت الباب على مصراعيه لهجرة كثيفة واردة الى البلاد للعمال العرب والاجانب بحجة تعويض الايدي العاملة المحلية المتسربة خارج البلاد. ولقد استخدم العمال الواردون كاداة لاضعاف القوة التفاوضية للطبقة العاملة، ولتخفيف مستويات الاجور المقبولة، مما اوجد بدوره دورة كاملة من الهجرة والهجرة المضادة، تتبادلان التأثير وتحفز كل منهما الاخرى على التسارع.

ووفقا لتقديرات وزارة العمل، فقد بلغت معدلات العمال المغادرين للعمل في الخارج ما بين ١٠ ـ ١٢ الف عامل سنويا، خلال فترة ١٩٧٤/ ١٩٨٠[٩٦]. وتعد هذه المعدلات دون الواقع، خاصة اذا اخذنا بالاعتبار التقديرات الرسمية التي سبق ان نشرتها وزارة العمل في السابق، والتي تشير الى ان عدد المغادرين للخارج بلغ في بعض السنوات معدلا يفوق ٢٠ الف شخص. وهذا يعني ان عدد العمال المغادرين خلال السنوات ١٩٧٤/ ١٩٨٠ ربما فاق ١٠٠ الف عامل[٩٧].

وتقدر وزارة العمل الاردنية حجم القوى العاملة المحلية في الخارج بحدود ٣٠٥ الاف شخص، اي ما يوازي ٤٣٪ من اجمالي السكان القادرين على العمل في نهاية السبعينات[٩٨]. وتعترف مختلف المصادر الرسمية الاردنية بان اكثر فئات القوى العاملة اعدادا علميا وفنيا وخبرة وكفاءة باتت الان خارج الاردن. فبعض المصادر الاحصائية تؤكد ان اثنين من كل ثلاثة فنيين محليين يعملون الان في الخارج. وتلاحظ دائرة الاحصاءات العامة في احدى دراساتها ان ٣٠,٥٪ فقط من العاملين في الخارج يحملون مؤهلا علميا ادنى من الشهادة الثانوية العامة، وان الباقي، اي ٦٩,٥٪، يحملون مؤهلات اعلى. واذا ما اخذ التوزيع المهني للعاملين في الخارج، فان الدراسة ذاتها تقدر أن ٢٢,٨٪ منهم يعملون في مهن فنية وادارية، وان ٥٦,٢٪ منهم يعملون في مهن تفترض توفر شروط الخبرة والتدريب العملي[٩٩].

لقد انعكست موجات تسرب الايدي العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن اكثرها تضررا كان قطاع البناء والانشاءات الذي فقد ٧٥٪ من العاملين فيه، والصناعة التي تسرب منها ١٤٪ من العاملين، والخدمات التي فقدت ١١٪ من العاملين. ونتيجة لارتفاع وتائر الهجرة